

تحولات القوة وحسم الصراعات

"في جدوى القوة العسكرية"

بوبكر الجوهري

طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط

b.eljaouhari@gmail.com

خلاصة ما تزال القوة مفهوما مركزيا في بنية العلاقات الدولية، مما يجعل الصراع في السياسة الدولية متمحورا حول السعي لامتلاك عناصر القوة. وتحمل القوة العسكرية المكانة المركزية في مركب قوة الدولة، وإن كان في الوقت الراهن هناك ميل إلى التخفيف من هذه المركزية لصالح الأصناف الأخرى ذات الكلفة المنخفضة اقتصاديا وسياسيا. وهو ما تؤثر عليه الممارسة الدولية في حالات متعددة، حيث أثبتت عجز القوة العسكرية المنظمة في حسم الصراعات استراتيجيا، لا سيما أمام ظهور فاعلين جدد في الساحة الدولية غير منظمين ويتبعون أسلوب حرب العصابات والمداورة في الشوارع ولهم حاضنة اجتماعية تؤمن بعدالة ما يقاتلون من أجله. وهذا ما واجهه الأمريكيون في العراق وأفغانستان وفيتنام وأيضا ما واجهه السوفييت في أفغانستان والإسرائيليون في لبنان. وفي هذا الإطار، يتفق الباحثون في العلاقات الدولية والخبراء الاستراتيجيون على الحاجة إلى إعادة التفكير في طرائق ضمان الأمن والسلم العالميين، بعيدا عن الاستخدام المفرط للقوة العسكرية بعد أن كشف الواقع عدم جدواها، والاتجاه بدل ذلك إلى توظيف أساليب أخرى غير عسكرية لحسم الصراعات بما يحقق العدالة العالمية التي تنشدها كل المجتمعات.

Power Shifts and Conflict Resolution "On the Utility of Military Force"

By Abu Baker Eljaouhari*

PhD Research Student , Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Salé, University of Mohammed V - Rabat

b.eljaouhari@gmail.com

Abstract Power is still a central concept in the structure of international relations, making the struggle in international politics centered on the pursuit of the elements of power. Military power occupies the central position in the state's power complex, although at the present time there is a tendency to reduce this centralization in favor of other economically and politically low-cost groups. This is evidenced by international practice in multiple cases, as the inability of the organized military force to settle conflicts strategically, especially in the face of the emergence of new actors in the international arena, who are not organized and follow the method of guerrilla warfare and maneuvering in the streets and have a social incubator that believes in the justice of what they are fighting for. This is what the Americans faced in Iraq, Afghanistan and Vietnam, as well as the Soviets faced in Afghanistan and the Israelis in Lebanon. In this context, researchers in international relations and strategic experts agree on the need to rethink the methods of ensuring global security and peace, away from the excessive use of military force after reality revealed its uselessness; instead they employ other, non-military methods to resolve conflicts in a way that achieves justice; i.e., the universality that all societies seek.

[]

تقديم لا تحتاج أهمية القوة، كظاهرة اجتماعية سياسية لازمت الإنسان وتطورت بتطور حاجاته، إلى مزيد من الإثبات. وبغض النظر عن اختلاف المفكرين في تحديد مفهوم القوة وافتقار مستويات تحليل القوة لاتفاق الباحثين، فإن المفهوم يظل محوريا في تفسير العلاقات الدولية وفهم تفاعلات الفواعل في السياسة الدولية، باعتبار الأخيرة صراع من أجل القوة بما تضمنه من تأثير وتحكم في سلوك الآخرين تجاه قضية معينة. وهذا الارتباط بين القوة والسياسة الدولية زاد من أهمية القوة كعامل حاسم في تحديد وزن الدول على المستوى الدولي، وكمغير ثابت مؤثر توظفه هذه الوحدات الدولية في تحقيق أهدافها، داخليا وخارجيا. إذ غالبا ما تسعى الدولة إلى امتلاك القوة لتوظيفها في التأثير على الدول الأخرى وإخضاعها لإرادتها، إما حفاظا على المجتمع أو حماية لأمنها ضد التهديدات عامة، والخارجية منها خاصة التي تأخذ فيها القوة شكلها

الصريح أسلوبا للتعامل بين الدول، نظرا لغياب المؤسسات الكفيلة بحل النزاعات الدولية وبتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

لقد ارتبط مفهوم القوة تاريخيا بالمجال العسكري، حيث اقترن مضمونه باستخدام القوة العسكرية للسيطرة المباشرة وغير المباشرة، إلا أن هذا المضمون سيتوسع ليشمل مجالات أخرى إلى جانب المجال العسكري، كالاقتصاد والثقافة والتقنية. فتبلورت معه أنواع أخرى للقوة: الناعمة، الافتراضية، الذكية، التي تمكن من الحصول على الرخاء والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، دون أعباء اقتصادية ولا نزيف بشري ومادي كما هو الشأن مع استخدام التقليدي للقوة العسكرية. ومهما تكون التحولات التي طرأت على طبيعة القوة، في ظل تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، تظل القوة العسكرية المظهر المحوري للقوة، وإن لم تعد هي المعيار الحاسم والكافي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وهي المرحلة التي عرف أثناءها واقع العلاقات الدولية تحولات عدة، من أبرزها انتشار الأسلحة النووية وتصاعد صوت الرأي العام العالمي الرافض لاستخدام القوة العسكرية في حل الصراعات الدولية، إضافة إلى بزوغ الثورة التكنولوجية التي أسهمت في بروز الثورة في الشؤون العسكرية والتي منحت الدول قدرة على تدمير أهدافها دون جيوش نظامية أو حروب، وتعويض ذلك باستهداف المجتمعات والإرادات والنخب السياسية.

ومن ثم، وفي ضوء ظهور نماذج جديدة من الحروب مغايرة لنموذج الحرب التقليدية التي تدور بين الدول كحروب العصابات والعمليات العسكرية المحدودة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، وفي ظل إخفاق القوة العسكرية في مواقع مختلفة خلال العقود الثلاثة الأخيرة وعجزها عن حسم الصراعات وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول؛ تطرح تساؤلات عديدة حول جدوى الاستخدام المكثف للقوة العسكرية في حل النزاعات الدولية. الأمر الذي دفع الباحث إلى طرح السؤال الآتي: هل ما تزال هناك جدوى من اعتماد القوة العسكرية أسلوبا وحيدا فعالا لحسم الصراعات أم هي في حاجة إلى عناصر مكملة لتحقيق الأهداف وبلوغ الغايات؟.

ينطلق الباحث في إجابته عن السؤال من الفرضية التالية: توظيف القوة العسكرية وفقا للعقلية التقليدية التي ترى في العمل العسكري وسيلة للحسم الاستراتيجي يحتاج إلى إعادة النظر، خاصة أن القوة العسكرية تظل في حاجة إلى صور أخرى من القوة حتى يكتمل نجاحها.

وسيتيم معالجة الموضوع عبر المحاور الثلاثة التالية: القوة: المفهوم والمضمون؛ مركزية القوة في العلاقات الدولية؛ جدوى القوة العسكرية.

[1] القوة: المفهوم والمضمون

حظى مفهوم القوة بأهمية خاصة في العلاقات الدولية لما يحوزه من قدرة على فهم موازين القوى الدولية وتفسير تفاعلات النظام الدولي والصراعات الدولية. ويعرف هذا المفهوم جملة من التحولات في مضمونه فرضتها التغيرات والتطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، وبالأخص في الجانب المتعلق بالأمن.

[1/1] تعريف القوة: أثار مفهوم القوة جدلا واسعا عبر التاريخ بسبب تعدد تعاريف القوة التي ارتبطت بالسياقات المحيطة بها¹، حيث استخدم هذا المفهوم بمعان مختلفة ترتب عنه تداخل مفاهيم عدة معه². وعموما، تبقى القوة مفهومين اجتماعيا يحيل إلى درجة التأثير في العلاقة المتبادلة بين طرفين أو أكثر، تبنى على الإمكانيات المتقابلة لدى تلك الأطراف³، أي هي القدرة على إحداث أمر معين أو تأثير فردي أو جماعي على سلوك الآخرين والتحكم فيهم والضغط عليهم للحصول على طاعتهم⁴. ومن ثم، يمكن تعريف القوة بأنها "القدرة على إجبار طرف آخر على أن يفعل ما لم يكن ليفعله في غياب هذه القوة"⁵.

ويبدو أن الجدل الذي يثيره مفهوم القوة ليس وليد الفترة المعاصرة المتسمة بتشابك العلاقات الاجتماعية وتعقد العلاقات الدولية، بل الأمر صاحب ظاهرة القوة عبر التاريخ. فقد نظر الصينيون إلى القوة باعتبارها القدرة على شن الحرب، وهو المعنى الذي أشار إليه سون أتزو حين اعتبر شن الحرب أخطر قرار في حياة الأمم، لأنها "مسألة خطيرة للدولة، إنها ميدان

الحياة أو الموت، وهي الطريق التي تؤدي إلى العيش أو الفناء، لذلك من المستحيل عدم دراستها بعمق⁶. وقريبا من هذا المعنى، تتحدد القوة عند نيكولا ميكيافيلي بالعوامل العسكرية، فربطها بامتلاك الدولة للجيش ووسائل الدفاع القادرة على تأمين السيطرة على الحكم والحفاظ عليه. وتجد هذه النظرة الميكيافيلية أساسها في سياق الصراعات الدينية والسياسية التي كانت تعاني منها إيطاليا، وعاش ميكيافيلي الكثير من تفاصيلها⁷.

أما أليكسيس دي توكفيل فقد ربط قوة الدولة بشكل النظام السياسي، وقال بأن القوة هي الديمقراطية⁸. في حين يرى ماكس فيبر أن القوة هي القدرة على فرض الإرادة، وبذلك تكون القوة هي احتمال أن يكون أحد الأفراد قادرا في نطاق علاقة اجتماعية على تنفيذ إرادته الخاصة رغم مقاومة الآخرين⁹.

إن هذا التباين في تعريف القوة صعب مهمة الدارسين لنظرية القوة في توضيح معناها بسبب غموض المفهوم¹⁰. ويعتبر المهتمون بحقل العلاقات الدولية هم أكثر من قدم إضاءات لمفهوم القوة نتيجة ربطه بحقل العلاقات الدولية باعتباره حقل تطبيقات القوة وأثارها العملية¹¹. فكما هو معلوم تقوم العلاقات الدولية على الصراع بين الدول وسعي كل دولة إلى تحقيق مصالحها وتوفير الأمن لذاتها. وعليه، يؤكد أنصار المدرسة الواقعية أن القوة هي المحرك الرئيس للسلوك السياسي للدول، فصنفت الدول من حيث درجات القوة إلى صنفين؛ دول قوية مالكة للقوة وعناصرها، ودول ضعيفة لا تملك القوة. وغالبا ما تلجأ الدول القوية إلى القوة العسكرية لضمان أمنها بغض النظر عن تداعيات استخدامها¹².

تأخذ المدرسة الواقعية من القوة مفهوما مركزيا لمقولاتها، إذ تتعامل هذه المدرسة مع العلاقات الدولية على أنها صراع مستمر يهدف إلى زيادة قوة الدولة. ربط هانس مورجنتاو Hans Morjantho بين القوة والسياسة الدولية جاعلا من القوة أساس لها¹³، وعرف السياسة الدولية بأنها مثل "أي سياسة أخرى هي صراع على القوة"¹⁴. وهو بذلك، يعبر عن فكرة توطد الدول اللامحدود للقوة من خلال بحثها المستمر عن الفرص التي تتيح لها الهجوم والسيطرة على الدول الأخرى¹⁵. وتبعا لذلك، عرف القوة بأنها "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين"¹⁶. وتأسيسا على تعريف مورجنتاو، سيقدم روبرت دال تعريفا للقوة ركز فيه على عنصر الإكراه حين عرفها بأنها "القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء متناقضة مع أولوياتهم، ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة"¹⁷.

نتيجة تركيزه على عنصر الإكراه المادي، المتعلق أساسا بالعنصر العسكري، وجهت لهذا التعريف انتقادات عدة بفعل تجاهله للعناصر المادية الأخرى: الاقتصاد، الموقع الجغرافي. وهو الأمر الذي دفع الدارسين إلى توسيع مفهوم القوة بربط قوة الدولة بالعناصر المادية غير العسكرية، كالاقتصاد الذي تزايدت أهميته في تمكين الدولة من التأثير في العالم وفي حل النزاعات الدولية بعد تراجع دور عنصر القوة العسكرية في حلها¹⁸. وحجتهم في ذلك، أن تزايد أهمية القوة الاقتصادية عالميا سينتج انتقالا للقوة من الدول الغربية نحو الدول الصاعدة كالصين¹⁹، لأن القوة الاقتصادية تكون قادرة على تحمل كلفة حيازة القوة العسكرية كما كان الشأن مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة²⁰.

وفي مقابل هذا الاتجاه الذي ركز على تعريف القوة انطلاقا من العناصر المادية للقوة، حاول اتجاه آخر تعريف القوة استنادا إلى العناصر غير المادية مثل: الثقافة والقيم والأيدولوجية، وضمنه يدخل تعريف جوزيف ناي الذي يعرف القوة بأنها قدرة الدولة على الحصول على ما تريد، بالاعتماد على الجاذبية بدلا من الإكراه²¹. ومع ثورة المعلومات أضيف عنصر جديد لقوة الدولة هو عنصر امتلاك التكنولوجيا والمعلومات.

ويظهر مما سبق، أن مفهوم القوة يظل أكثر المفاهيم تحولا وتغيرا في محتواه، وأكثرها استمرارا في مواكبة التحولات التي يعرفها العالم والتطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، خاصة ما يرتبط بالأمن الذي هو الهدف الرئيس من حيازة القوة في الوقت الراهن.

[2/1] مضمون القوة: من القوة الصلبة إلى القوة الحادة: اعتمدت كل مرحلة من مراحل تطور الصراع الدولي قوة معينة تتناسب مع متطلبات المرحلة. وتاريخيا ارتبط مفهوم القوة بالعنصر العسكري وبالسعي نحو مزيد من القوة العسكرية،

فاقتزن مفهوم القوة بالقدرة العسكرية أو القدرة على القتال وخوض غمار الحرب²². وبذلك سيطرت القوة العسكرية لفترة طويلة على حقل السياسة الدولية لكونها شكلت العنصر الأساس لتحقيق الدولة لأمنها القومي²³.

وبعد الحرب العالمية الثانية حدثت نقلة نوعية في محتوى القوة فرضتها التغيرات التي أحدثها دخول السلاح النووي إلى الصراعات العسكرية والسياسية؛ تغيرات تمثلت في سيادة نوع من العقلانية ومبدأ الردع في العلاقات الدولية تجنباً للنتائج التدميرية للسلاح النووي²⁴. فتم تمديد مفهوم القوة من معناه الضيق المقترب بالعنصر العسكري إلى معنى أوسع تضمن في محتواه ربط القوة بعناصر مادية جديدة كالاقتصاد والعوامل الجغرافية والسكان والموارد الطبيعية، وبالعناصر غير مادية كالثقافة، المؤسسات السياسية، المعنويات الوطنية، مستوى التعليم وطبيعة النظام السياسي²⁵.

وغالباً ما يصنف الباحثون في العلاقات الدولية القوة إلى صنفين. الصنف الأول هو القوة الصلبة وتشير إلى الإمكانيات والمقدرات العسكرية للدولة وتقدمها التكنولوجي وقوتها الاقتصادية، وتقوم على الإكراه والإجبار. تحتل القوة العسكرية المكانة المركزية ضمن هذا الصنف من القوة. وتتحدد القوة العسكرية بجانبين: جانب ينصرف إلى مصادرها مما يمكن توفره من مساحة الدولة وعدد سكانها وحجم إنتاجها من معدن وحجم جيشها، وجانب ينصرف إلى توظيف هذه الموارد بما يخدم الاستخدام الميداني للقوة العسكرية البرية والجوية والبحرية²⁶.

أما الصنف الثاني فهو القوة الناعمة القائمة على أولوية الإقناع، والتركيز على عناصر القوة الثقافية والقيم والإنجازات السياسية، بما يحدث قدرة على الجذب الكبير الذي يؤدي إلى الإذعان. والقوة الناعمة بهذا المعنى هي القوة الجذابة القادرة على استمالة الناس بالحجة وجذبهم إلى القيم المشتركة والعدالة ووجود الإسهام المشترك في تحقيق تلك القيم²⁷. وهناك من الباحثين من يضيف صنفاً ثالثاً هو القوة الافتراضية التي تعطي الأولوية للتكنولوجيا وتقترب بامتلاك المعرفة التكنولوجية والقدرة على استخدامها²⁸. فما أحدثته الثورة التكنولوجية من تغيرات جذرية في مفهوم الصراع الدولي وآلياته فسحت المجال أمام عناصر جديدة لولوج ميزان الصراع من أجل القوة وفرضت على عناصر أخرى التواري قليلاً إلى الوراء²⁹. وفي هذا الصدد، جادل ألفن توفلر بأن التحولات التي يشهدها العالم تشير إلى أن القوة الأساسية المسيطرة على مساره في طور الانتقال من القوى التقليدية العسكرية والاقتصادية إلى قوة المعرفة والمعلومات. واستند في تحليله للقوة على ثلاثة مصادر رئيسية: العنف أي القوة العسكرية، الثروة بمعنى القوة الاقتصادية، والمعرفة التي هي التكنولوجيا. والأخيرة في منظور توفلر هي القدرة على التغيير، لأن الصراع في القرن الواحد والعشرين سيدور حول المعرفة، وميدان الصراع لن يكون سوى العقل البشري. ولأنها أيضاً قوة مرنة وأكثر فعالية من القوتين العسكرية والاقتصادية، إذ يمكن استخدامها للعقاب كما للمكافأة والإقناع، ويمكن استخدامها كذلك لتعويض جزء كبير من التخلف الاقتصادي وتجديد جزء من القوة العسكرية³⁰.

إن إمتلاك الدولة لعناصر القوة لا يعني نجاح السياسة الخارجية لأن الأمر يتطلب توظيفاً ذكياً لما تمتلكه الدولة من تلك العناصر. وبالتالي، فالتوظيف الأمثل والفعال لها يحتاج إلى مرونة في التفكير تسمح بإعادة البناء السريع والمناسب للمعلومات ولأنظمة المعارف وفقاً لما تتطلبه المستجدات³¹، الأمر الذي اتجه معه مجموعة من الباحثين إلى الحديث عن صنف رابع من القوة يجمع بين القوتين الصلبة والناعمة في مركب قوة أطلقوا عليه اسم القوة الذكية³². وفي هذا الإطار، ينحو جوزيف ناي إلى القول بوجود تفاعل وتربط بين القوتين الصلبة والناعمة فكل واحدة منهما تعزز الأخرى أحياناً وتتدخل فيها أحياناً أخرى³³؛ بل ويؤكد أن القوتين في عالم اليوم متشابكتين بشكل يصعب تفكيكه³⁴، وإن كان يميل إلى الاعتقاد بأن الأهمية ستعطي للقوة الناعمة في عصر المعلومات والتكنولوجيا³⁵.

يعرف جوزيف ناي القوة الذكية بأنها "القدرة على الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة في استراتيجية واحدة للتأثير في الآخرين"³⁶. وهو نفس التعريف الذي نستشفه من خطابات هيلاري كلينتون حين تحدثت عن علاقة الدمج بين الناعم والصلب من القوة، من خلال تعزيز الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والعسكري بتقنية أكثر ذكاءً³⁷. وعليه، يقصد بالقوة الذكية التي طغت على معالم تحركات القوى الدولية الكبرى من أقوال وأفعال في العلاقات الدولية، استعادة القدرة

التنافسية على النفوذ الدولي من خلال الاستخدام المرن لجميع السبل العسكرية والاقتصادية والثقافية والقانونية والدبلوماسية³⁸.

وخلافا للتوجه الذي يأخذ بالقوة الذكية لتفسير الديناميات الجديدة في مجال السياسة الدولية، اعتبر كريستوفر وولكر وجيسكا لودفيغ أن مفردات القوتين الصلبة والناعمة المشكلتين للقوة الذكية متقدمة وتنتهي إلى الحقة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. وبالتالي، فهي غير قادرة على استيعاب التعقيدات التي طرأت على العلاقات الدولية. ويقترحون بدلا لها مفهوم القوة الحادة الذي يرتبط بالأساس بالدول السلطوية التي تسعى وراء ممارسة تأثير عالمي بنفس الأساليب التي تستخدمها في الداخل. وقدما مثلا على ذلك ما تستخدمه، كلا من الصين وروسيا، من تقنيات للتأثير في مجالات الإعلام والثقافة ومراكز الفكر بغرض التلاعب وبث البلبلة، وليس الجذب والإقناع³⁹.

[2] مركزية القوة في العلاقات الدولية

تظل القوة مفهوما مركزيا في بنية العلاقات الدولية ما دام الصراع بين الدول يدور حول القوة⁴⁰. ويفيد استخدام القوة أشكالاً وأساليباً متعددة، ولا ينحصر في اللجوء إلى العنف الفعلي عبر القوة العسكرية، وإنما يتضمن أيضا وسائل ضغط أخرى كالعقوبات الاقتصادية والسياسية، غالبا ما تفرضها حالة توازن القوى.

[1/2] استخدامات القوة في العلاقات الدولية: عرفت الموسوعة السياسية استخدام القوة بأنه: "وسيلة ضغط تلجأ إليها الأطراف الدولية أو الإقليمية المتصارعة أو المتنافسة لفرض رأيها وحماية مصالحها. وقد تتخذ هذه الوسيلة شكل إجراءات عسكرية خالصة (لا تصل إلى حد إعلان الحرب) كاستعراضات العسكرية العدوانية من حشد للجيش وإعلان التعبئة أو فرض حصار اقتصادي أو بحري..."⁴¹. ويظهر من هذا التعريف أن استخدام الدولة للقوة يرتبط باستراتيجيتها الشاملة في توظيف القوة وكيفية توظيفها وأساليب هذا التوظيف، الكفيلة بتحقيق أهدافها القومية سواء في أحوال الحرب أو السلم⁴². ويمكن حصر أساليب استخدام القوة في العلاقات الدولية في ثلاثة أساليب: الإقناع، المكافأة، والعنف. يقوم الإقناع على محاولة فرض الرأي على الطرف المقابل بنوع من الإكراه بهدف السيطرة عليه وإخضاع إرادته، وحمله على تغيير سلوكه في اتجاه ما. ويوظف غالبا في إطار العلاقات العادية بين الدول التي تشهد مستوى منخفض من الاهتمام المتبادل والتفاعل الدبلوماسي الذي يشكل أهم أداة مرتبطة بالإقناع لقدرته على تحديد وطرح الأهداف والتقييدات على استخدام القوة التي سيقبلها العالم⁴³.

يتخذ أسلوب الإقناع عدة صور كالتقدم باقتراح أو مناقشة اقتراح مع الطرف الآخر للحصول على استجابة مواتية، لكن دون التلميح بإمكانية المكافأة في حالة الاستجابة أو التعرض للعقوبة في حالة الرفض. كما قد يتخذ صورة أعمال ضغط كالاحتجاجات على سياسة معينة أو استنكار وقوع فعل ما، دون الوصول إلى التهديدات الصريحة. وتبقى المفاوضات أكثر صور الإقناع تعقيدا، لأن الأمر يتعلق بوجود قيم لا يرغب الأطراف التنازل عنها أثناء المفاوضات لحل الصراعات وتسوية النزاعات المرتبطة بالقيم⁴⁴.

أما أسلوب المكافأة فيستند على جوهر عملية المساومة أي الحصول على شيء مقابل شيء، وهو أسلوب غير مرتبط بالعقوبات العنيفة وإن كان شكله متصل بالإكراه. وأهم صور استعماله هما: المنح والوقف؛ منح مكافأة دولة لدولة أخرى في حالة الاستجابة لرغبتها أو وقفها في حالة عدم الاستجابة⁴⁵. لا يرتبط استخدام أسلوب المكافأة بالمقابل الاقتصادي فقط، بل يمكن أن يكون المقابل سياسيا.

وفيما يخص أسلوب العنف فيعد أشهر وأقدم أساليب استخدام قوة الدولة، وكانت تلجأ إليه الدولة كأداة رئيسة في إدارة خلافاتها مع الدول الأخرى. أما في الوقت الراهن، غدا أسلوب العنف هو آخر وسيلة يتم اللجوء إليها بعد أن تفشل كل أساليب الضغط الأخرى. واستخدامه يأخذ في أغلب الأحيان شكلين⁴⁶: الأول هو التهديد باستخدام القوة العسكرية، والثاني هو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية. ففي الحالة الأولى تلوح الدولة بشكل علني أو ضمني باستخدام قوتها ضد أهداف

عسكرية أو مدنية للطرف الآخر إذا لم يأتي بسلوك معين. والتهديد هنا ينصرف إلى استخدام القوة المسلحة دون غيرها من صور القوة الأخرى، وذلك إما بالردع من خلال تهديد العدو بعقاب غير محتمل إن أقدم على القيام بتصرف ما، وإما عبر إجباره على القيام بعمل لا يرغب فيه من خلال تهديده بالعقاب إن امتنع عن ذلك.

أما في الحالة الثانية، أي الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، فتقوم القوات المسلحة لدولة ما بشن هجوم على القوات المسلحة للطرف الآخر في حالة فشل التهديدات التي سبق الإشارة إليها. ويتم التمييز بين نمطين من الاستخدام الفعلي للقوة؛ الدفاع بمعنى صد هجوم فعلي تقوم به الدولة المعنية لمنع تحقيق الدولة الهاجمة لأهدافها، والهجوم كاستراتيجية تقوم على مهاجمة الدولة الأخرى لتحقيق أهداف بالقوة المادية.

ونظرا للنتائج المأساوية التي يخلفها الاستخدام الفعلي للقوة تم وضع مجموعة من القواعد الحاكمة والشروط المقيدة له. وتضمن ميثاق الأمم المتحدة مجموعة من النصوص المؤطرة لذلك بهدف التصدي لحالات تهديد السلم والأمن الدوليين.⁴⁷

عموما، يتميز السياق الذي يتم فيه الاستخدام العنيف للقوة بالصراع والصدام. وحتى إن استحضرت أساليب أخرى كالديبلوماسية فذلك من باب استحضار أداة مكملية وليست نقيضة، فكلاهما أدوات مطلوبة وفق نسب خطورة حالات السياسة الخارجية.⁴⁸ كما تميز الاستخدام الفعلي للقوة بعد الحرب الباردة باتخاذها شكل التدخلات العسكرية التي استخدمت الأمم المتحدة غطاءً لإضفاء الشرعية على سلوكها.⁴⁹ وفي بعض الأحيان كانت تتم التدخلات دون الرجوع إلى منظمة الأمم المتحدة كما هو الشأن في التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003، أو كانت تتم تحت شعار التدخل الإنساني الهادف إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان كما كان الأمر في حالة العراق سنة 1991، والصومال سنة 1992، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وإندونيسيا.⁵⁰

[2/2] توازن القوى وحدود القوة: يستعمل مصطلح توازن القوى للدلالة على حالة التوازن التي تلاحظ في العلاقات الدولية، كما أنها توظف لوصف سياسات الدول التي تستهدف تحقيق هذا التوازن.⁵¹ والفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى هي الصراع الذي لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية وفقط؛ بل تمليه أيضا محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول.⁵² ويفرز ذلك تحديا للدول المهددة في حريتها وأمنها نتيجة تفوق دولة واحدة في قوتها بعناصرها المادية والغير المادية. وهذا التحدي يجعل أية دولة، حرصا على أمنها القومي، تنزع إلى الاحتماء بغطاء القوة، سواء أكانت غطاءً ذاتيا أو جماعيا عبر الأحلاف أو بالاعتماد على حماية الغير.⁵³ ومنه، يمكن تعريف توازن القوى بأنه حماية الوضع الراهن لتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره متوازنا، وباعتبار الإخلال به إخلالا بميزان القوة.⁵⁴

إن وجود توازن القوى يشترط حضور عدد من الأقطاب الدولية المتعادلة في القوة، وأن تتوزع القوة والتأثير بين هذه الأقطاب بحيث لا يتغلب أحدهما بصورة واضحة على الأخرى. والتعادل في القوة لا يعني بأي حال التعادل المطلق، إنما يعني التعادل النسبي، إذ يكون كل طرف قادرا بصورة منفردة أو بالتحالف مع آخرين على ردع الطرف الآخر ودفعه إلى التصرف بعقلانية بما يخلق حالة من الاستقرار النسبي.⁵⁵

ويتوقف مستوى التوازن على مقدار انتشار القوة بين الفاعلين في العلاقات الدولية عبر انتقال القوة من التمرکز في الفاعل الأقوى إلى فاعلين آخرين.⁵⁶ فمستويات توازن القوة بين الدول تتأطر انطلاقا من عناصر القوة المقارنة بشكل عام، وبالأخص القدرة العسكرية. وعليه، يمكن الحديث عن مفهومين للتوازن⁵⁷: المفهوم الأول، هو مفهوم التوازن الاستراتيجي؛ ويعني العلاقة بين حاصل القوة لأطراف علاقة دولية ما، تتضمن أبعادا اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية. والتوازن الاستراتيجي يكون نتيجة لقياس عناصر القوة القومية لأطراف ما مقارنة بقياس نفس العناصر لدى الأطراف الأخرى بما في ذلك تحالفاتها الدولية وعلاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف في النظام الإقليمي الذي ينتمي إليه.

والمفهوم الثاني هو مفهوم الميزان العسكري؛ ويقصد به الوضع الناتج عن قياس عناصر القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية لطرف ما من الأطراف مقارنة بمثيلاتها لدى الأطراف الأخرى. ويغدو هنا العنصر العسكري عنصرا أساسا في عملية

التأثير خلال الاصطدامات الشديدة. ويكون الميزان العسكري عادة مفتاح البحث في إمكانية نشوب الحرب في منطقة ما من عدم نشوبها.

إن حالة التوازن تؤدي إلى نوع من الردع المتبادل والحسابات الدقيقة لكل طرف قبل الإقدام على أية خطوة. ويعتبر الردع النووي أهم أشكال الردع المتبادل الذي يجسد حالة التوازن، حيث تتجه علاقات القوى الكبرى وسياساتها نحو توازن المصالح أكثر من دعم توازن القوى، وتعمل على تجنب التورط في الصراعات مع بعضها⁵⁸. هكذا يفرض التوازن نوعاً من التعايش بين الأضداد وفق قواعد محددة للسلوك، لا يستطيع معها أي طرف تحقيق نصر حاسم وفي نفس الوقت لا يسمح له كبريائه التسليم بالوهن⁵⁹.

وإجمالاً، تبقى القوة العسكرية عاملاً مهماً في تقدير قوة الدولة والتعرف على توازن القوى، وإن لم تعد هي العامل الوحيد في هذا الصدد⁶⁰. ويؤثر كل من التسليح وظاهرة الأحلاف بطريقة مباشرة على توازن القوى بين الدول المتجابهة⁶¹.

ويظهر مما سبق، أن التوازن بين الأطراف في العلاقات الدولية يفرضه التعادل النسبي في القوة بينها. وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن امتلاك القوة لها تأثيرات في أبعاد معينة يمكن رصدها في وزن القوة ومدى القوة ونطاق القوة ومجال القوة⁶²، وأن العلاقة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير ليست علاقة مباشرة. تظل العلاقة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير في سلوك الآخرين أهم الإشكالات المطروحة في الدراسات الاستراتيجية، ويعتبر عجز القوة أهم مظاهرها في العلاقات الدولية. ويعود هذا العجز إلى وجود متغيرات كثيرة تؤثر على ممارسة التأثير، ونذكر منها العوامل الخارجية المتمثلة في البيئة الدولية والإقليمية، ثم ردود الأفعال التي تصدر عن الدولة الهدف بهدف التأثير في سلوك الدولة الفاعلة⁶³، بالإضافة إلى متغيرات مركبة لعوامل معنوية وإدراكية ذات طابع إنساني يصعب قياسها رغم اليقين بوجودها وفعاليتها كالعناد والكرامة واللاعقلانية والحساسية التاريخية وقوة الإرادة⁶⁴.

ولعل الأحداث التي شهدها، وتشهدها، مناطق مختلفة من العالم تبين بجلاء هذا العجز، خصوصاً عندما تعجز الجيوش النظامية على مواجهة حرب العصابات، وكذا غياب فعالية السلاح النووي في مواجهات فاعلين دوليين يمتلكون الأسلحة والتكنولوجيا ويجعلون من الشوارع مجال تحركهم وقتالهم، ونستحضر هنا التجربة الأمريكية في كل من الفيتنام والعراق وأفغانستان. وقد أدى هذا المعطى الجديد إلى تغيرات جذرية في مفهوم القوة دفع إلى إعادة النظر في جدوى الوسائل العسكرية.

[3] جدوى القوة العسكرية

دفع إخفاق القوى الدولية والإقليمية في تحقيق أهدافها وحسم صراعاتها البينية اعتماداً على القوة العسكرية، وما تمخض عنه من ويلات، إلى إعادة النظر في أهمية اعتماد هذا الصنف من القوة ألياً فاعلاً في تحقيق غايات السياسة الخارجية للدول. وتعد الحالة الأمريكية خير محفز على إعادة تقويم مكانة القوة العسكرية، ودورها في حسم الصراعات التي عرفت تغيراً في طبيعتها وسماتها.

[1/3] الحرب وسط الناس: يجادل روبرت سميث بأن الحرب لم تعد معركة في الميدان بين الرجال والآليات، ولم تعد ذلك الحدث الضخم الحاسم لصراع ما في السياسة الدولية كما كان الأمر في نموذج الحرب الصناعية بين الدول⁶⁵. فالحرب بهذا الوصف لم تعد موجودة، وحل محلها نموذج جديد هو الحرب وسط الناس⁶⁶. وهذا التحول في طبيعة الصراع فرضه دخول فاعلون جدد في العلاقات الدولية، لا شكل ولا تنظيم لهم، وتهديداتهم ليست موجهة نحو الدولة مباشرة بقدر ما هي موجهة للأمن وطريقة عيش مواطني الدولة، ولا يوجد مكان معين يسهل تحديده لنزالهم، إنهم وسط الناس ووسط الناس تجري معاركهم⁶⁷. إذ أن النموذج الجديد من الحرب يختلف عن النموذج القديم الذي تمثله الحرب الصناعية بين الدول، والتي أطرافها معروفين هي الدول، ومكان القتال معين هو الميدان. في حين الحرب الجديدة هي حروب بلا ميدان عسكري وتخاض ضد أفراد يقاتلون من وسط الناس ويصعب تمييزهم إلا عندما تجده إلى جانبك ينفذ عملياته⁶⁸. وبالتالي، الاشتباك يمكن أن

يقع في أي مكان بوجود مدنيين ضد مدنيين ودفاعاً عن المدنيين، فالمدنيون يشكلون الهدف والمقصد بقدر ما يشكلون قوة مواجهة.⁶⁹

تنسم الحرب وسط الناس، حسب روبرت سميث، بست سمات؛ السمة الأولى هي تحول الغاية من أهداف كلية جامدة في الحرب الصناعية تحسم بالقوة العسكرية إلى أهداف أكثر ليونة وتتصل بالفرد والمجتمع في الحرب وسط الناس⁷⁰، والثانية هي القتال وسط الناس حيث الهدف قد يكون مدنيين أو القوة المعادية التي تقاتل من داخل الشوارع والبيوت⁷¹، والثالثة هي الأفق الزمني المفتوح للصراع فالصراعات غير محدودة زمنياً ومتواصلة ولا توجد حلول سريعة لها⁷²، والسمة الرابعة تتمثل في أن القتال يكون من أجل الاحتفاظ بالقوة بدلاً من استخدام القوة لبلوغ الهدف بأي ثمن⁷³، أما السمة الخامسة فهي تكيف الأسلحة القديمة من أجل الاستخدامات الجديدة المناسبة لنموذج الحرب وسط الناس⁷⁴، والسمة السادسة والأخيرة هي الأطراف المتحاربة، وهي في الغالب ليست دولاً، أي غياب عدو نظامي، في مقابل ظهور صراعات يقودها الأفراد.⁷⁵

ورغم هذه التحولات، يلاحظ روبرت سميث أن العقلية الاستراتيجية التقليدية لم تدرك بعد أن العالم عالم صراعات ومواجهات لا عالم حروب. والقوة العسكرية بعد الحربين العالميتين لم تعد تؤدي دور الحسم الإستراتيجي، بقدر ما تسند الأساليب الأخرى في إيجاد الحلول⁷⁶، لا سيما وأن الصراعات صارت تجري بين خصوم غير متكافئين ولا مجال للمقارنة بينهم؛ قوات دول صناعية مدججة بالتكنولوجيا ضد لاعبين ضعيفي التسليح وليسوا دولاً، وغالباً ما يعتمدون حرب العصابات التي تقوم على تكتيك تجنب القوة ومهاجمة الضعف عند الخصم مستهدفة تحطيم إرادة ومعنويات الأقوى قبل شن الحرب⁷⁷. وأكثر ما يميز هؤلاء اللاعبين الجدد أنهم إما يغلبون أو يُحولون النصر العسكري إلى كارثة سياسية.⁷⁸

إن هذه البيئة الجديدة تفرض على القوة العسكرية ضرورة التكيف معها، عتاداً ومناهجاً، إن هي أرادت كسب المعركة. أما استمرار العقلية الاستراتيجية التقليدية في توظيف القوة العسكرية لن يجدي نفعاً أمام خصوم يجعلون من وسط الناس ميداناً لمعركتهم. وبذلك يكون الهدف من خوض مثل هذه الحرب هو كسب إرادة الناس ورضاهم عن النتيجة التي يجب أن تظل سليمة، وهو ما يجعل استخدام القوة أمراً غاية في الصعوبة نظراً لطبيعتها التدميرية والمهلكة. وتبعاً لذلك، يكون الحرص على أخلاقية استخدام القوة وإثبات قانونيتها حاجة ضرورية وإلا كانت بدون جدوى⁷⁹. ويلتقي الجنرال بول ينغليغ Paul Yingling مع الجنرال روبرت سميث في هذا الإطار، حيث يرى بأن هناك إخفاقاً للاستراتيجية الجيش الأمريكي في مواجهة حروب الشوارع لأنه يطبق تقاليد بالية في حربه، ويقتصر على تجديد منظومته التسليحية دون مواكبتها بتجديد على مستوى المناهج التي مازالت مؤطرة بمنطق الحرب الباردة.⁸⁰

إن الفوز بصراع الإرادات يتطلب استحضار أن الناس ليسوا هم العدو، بل العدو وسط الناس. ويعني هذا الكلام أن الاشتباك مع الخصوم يجب أن يكون وسط الناس، وحتى يكون فعالاً يجب تسخير تكنولوجيا المعلومات لدعم العملية المعلوماتية الجارية لفهم وإيجاد الخصم وفصله عن الناس، وفي هذه الظروف لا يتحقق التفوق التكنولوجي إلا إذا كان مسخراً بشكل مباشر لدعم أولئك المشتبكين مع الخصم وسط الناس.⁸¹

وإذا كان القتال لكسب إرادة الناس، فمهما تكون النجاحات التكتيكية، لن تكون شيئاً إذا لم يعتقد الناس أنها كذلك، وهذا الفهم لن ينتشر إلا عبر وسائل الإعلام⁸². وهنا لوسائل الإعلام دور تكاملي في خطة المعركة، هي بلا شك وسيلة فعالة للتأثير في الناس والخصوم، وإن لم تشارك في صناعة الحدث فإنها تعبر عنه وتعرضه⁸³. وهكذا يتم هزيمة الخصم بكسب إرادة الناس عن طريق الدخول إلى عقولهم، لأن الصراع في القرن الحادي والعشرين ميدانه هو عقول البشر.⁸⁴

إن الحرب وسط الناس كما يقدمها الجنرال سميث تدمج السياسي والعسكري والاجتماعي والاقتصادي والتقني في كل معركة، فالقيادة العسكرية في هذه الحرب لا تتوفر على الاستقلالية الكاملة في الميدان كما هو الشأن في الحرب الصناعية المبنية على تحقيق النصر الحاسم، وإنما تكون استقلاليتهما في حدود اكتشاف العدو ومهاجمته، أما عمليات فرز العدو وكسب إرادة الناس فهي عملية تتداخل فيها ميادين السياسة والإعلام والاقتصاد والثقافة والتقاليد.⁸⁵

وبشكل عام، تقوم وجهة نظر الجنرال روبرت سميث على أن للقوة العسكرية جدوى بدون شك في عصر الحرب وسط الناس، وقد تستخدم لتحقيق هدف سياسي. لكن قوة تأثيرها متعلق بمدى فهم النتيجة المرجوة من تطبيقها بقدر من التفصيل، وتطبيقها بالشكل الصحيح لدعم الفوز بصراع الإرادات الذي يبقى الهدف الأبرز من خوض الحرب وسط الناس. وبأمل كلام الجنرال روبرت سميث نلمس حضور هاجس ضبط جماح استخدام القوة لديه، فاستخدام القوة العسكرية بشكل مفرط لتحقيق هدف استراتيجي في حرب يخوضها الناس من أجل قضية معينة لا ترتب نتائج سياسية ملموسة على أرض الواقع، ولنا في تجربة أمريكا في الفيتنام أبرز مثال فرغم ضخامة القوة العسكرية الأمريكية التي شنت الحرب على الفيتنام، فإنها لم تستطع حسمها بالقوة.

[2/3] القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية: تنزع العقلية الأمريكية إلى الاستخدام المستمر للقوة العسكرية، حتى غدت سمة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية منذ استقلال أمريكا في القرن التاسع عشر. ارتبطت هذه العقلية منذ نشأتها بمسألة التحدي والخطر المجهول، ما جعل علاقة الصراع والبقاء للأقوى هي السمة المسيطرة على نظرة الأمريكيين للوجود، بشكل فرض عليهم ليس فقط مواجهة الجغرافية والطبيعة وإنما تطويعهما والسيطرة عليهما. ومن ثم، صار حفظ البقاء هي الغاية الأساس وإن اقتضت استخدام شتى الوسائل والأساليب دون النظر في المآلات الناجمة عنه. وبذلك، انصهرت الثقافة الأمريكية وقيمها في بوتقة واحدة هي ثقافة القوة والقتل والاستيلاء وارتبطت القوة بالأداء العسكري.⁸⁶ ويبدو أن نزوع أمريكا إلى القوة العسكرية لا ينفصل عن المرجعية التطبيعية التي تنتهي إليها العقلية الأمريكية ولا عن تكوين الفكر المادي للسيطرة الاقتصادية العالمية الذي يلجأ للإكراه والحصار.⁸⁷ ودائما ما اعتقد الأمريكيون بفائدة التدخل العسكري الخارجي وخوض الحروب وسيلة لتحقيق السلام العالمي، وأداة لتحقيق أهداف استراتيجية تعتمد مسوغات إنسانية إطارا أيديولوجيا لها لتحظى بالقبول العالمي وبالشرعية الدولية.⁸⁸

وعليه، وتحقيقا لغاياتها الاستراتيجية، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف القوة العسكرية أداة للتوسع والهيمنة واستنزاف موارد العالم، حتى جاوز تدخلها في العالم قرابة الثلاثمائة مرة. لكن التعثر كان السمة الغالبة عليها جميعا وبدرجات متفاوتة، أما الناجح منها فكلفته السياسية والاقتصادية فاقت آثارها المحدودة.⁸⁹ وقد تعزز هذا التوظيف المكثف مع نهاية الحرب الباردة حيث ستطور الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها المتعلقة بالأمن مازجة فيها بين المصالح السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية، ورابطة إياها بالثورة المعلوماتية وبالثورة في الشؤون العسكرية التي منحت الولايات المتحدة الأمريكية قوة تدميرية أكبر غير قابلة للمقارنة إلى درجة المسك بزمام التفوق في العالم.⁹⁰

وتبعاً للمكانة التي تحتلها القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، تم إعادة النظر في المبادئ التي تحكم هذه القوة وتؤطر عملها بشكل يتيح للقوات المسلحة إعادة صياغة هيكله نظامها وعقيدتها في استخدام السلاح والقوة بما يساير ما استجد من مخاطر، التي أصبحت تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية.⁹¹ فتبنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 استراتيجية وقائية تعتمد توجيه ضربات وقائية ضد أعداء محتملين، لاسيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات من اكتشاف نوايا الخصم المبكرة لشن عمليات عدائية. وقد تم اللجوء إلى هذه الاستراتيجية بعدما أبانت كل من استراتيجية الردع والاحتواء عن محدوديتهما.⁹² وتأتي حربي أفغانستان (2001) والعراق (2003) تطبيقاً مباشراً لهذه الاستراتيجية بعد تقنينها عن طريق وثيقة استراتيجية الأمن القومي بتاريخ 20/9/2002، والتي تنص على أن توقيت ومكان الهجوم المعادي المتوقع يعطي للولايات المتحدة الأمريكية الحق في ضرب أولئك الأعداء المحتملين سواء كانوا إرهابيين أو دولا تؤيد الإرهاب ضد أمريكا.⁹³ لكن رغم ذلك، ورغم الاستعمال المكثف للتقانة التكنولوجية من أقمار صناعية وحواسيب وأجهزة الرصد،⁹⁴ لم يؤدي ذلك إلى حسم الحرب استراتيجيا ولا سياسيا رغم النجاحات التكتيكية في الميدان، فالمقاومة ما تزال مستمرة إلى حدود الآن. وهو ما يطرح جدوى وفعالية اعتماد القوة العسكرية في حسم معارك يكون فيها العدو هو "الإرهاب" أو "عصابات" أو ثوريون ومقاومون يقومون بعملياتهم من وسط الناس ويشكل الناس حاضنتهم الاجتماعية.

وأمام وطأة هذا الإخفاق العسكري تأكد فشل استراتيجية أمريكا الأمنية بعد عام 2001، أعقبه جدل داخل الولايات المتحدة بين الخبراء حول إعادة النظر في جدوى تكريس القوة العسكرية آلية وحيدة ومحورية لتعزيز الهيمنة على العالم ناهيك عن مدى تأثير ذلك على صورة أمريكا في العالم، بعد أن طغى عليها الطابع الانتقامي وخيمت عليها نزعة الغطرسة والاستخدام المفرط للقوة غير المبرر أحيانا⁹⁵، إذ أن تحول طبيعة النزاعات كان من المفروض أن يحدث تحولا في وسائل ضمان الأمن، فالصراع وقعت فيه طفرة والقتال لم يعد تقليديا وصارت تستعمل فيه المهارة المبدعة وليس القوة لتجنب القوة العسكرية⁹⁶. إن الحروب لم تعد حروبا بأسلحة تقليدية، بل صراعات عسكرية ذات نمط ذكي تعتمد على قلة الخسائر البشرية وتبعاتها المعنوية. وبالتالي، باتت معها القوة العسكرية غير ذات جدوى أمام عمليات الإرهاب الدولي وحروب الشوارع التي جعلت التكتيك عنصرا متغيرا لا يتماشى مع مسلمات النصر وتحقيق الأهداف⁹⁷.

وتصير معه محاربة الفاعلين الجدد بالقصف والتدمير والاحتلال ليست الوسيلة المناسبة، لأن الخصم عبارة عن أفراد لا يوجدون في منطقة محددة، ويستطيعون التحرك بخفة والاختباء دون عناء كبير مما يخلصهم من كل رد عسكري. وتصير القوة العسكرية الأمريكية القادرة على الانتصار في أي مواجهة من النوع الكلاسيكي غير مجدية إزاء الخصم الجديد وتهديداته⁹⁸، خاصة إذا كان الخصم يقاتل من أجل قضية عادلة ولديه حاضنة اجتماعية تمدّه بإرادة القتال والإصرار على تحقيق النصر، وهو ما عانته فرنسا في حرب الجزائر رغم تفوقها العسكري⁹⁹. فالقوة العسكرية قد تكبح الأجساد لكن آثارها في الأذهان تظل مستعصية، والحال أن السيطرة على هذه الأخيرة أمر لا يقل أهمية في الصراع¹⁰⁰. وهنا ينبه تودوروف إلى أهمية مواجهة الخصم في الوسط الذي يتحرك فيه من أجل هزيمته بكسب إرادة الناس عن طريق إزالة أسباب الضغينة والظلم.

وخلاصة القول، إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجية الحرب الوقائية التي تؤكد أولوية الأداة العسكرية في إيجاد عالم آمن، وضرورة استخدام العنف بنحو مسبق ضد كل التهديدات الإرهابية الموجهة ضد أمن أمريكا، لم تفرز حولا جذرية لهذه التهديدات؛ بل زاد الاستخدام المفرط للعنف في العراق وأفغانستان نقمة الكثيرين على الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يرفع من منسوب الكراهية لها واحتمال زيادة الأعمال الانتقامية منها ومن حلفائها. ويظهر أن الحلفاء استفادوا من الدروس ويفضلون الاعتداد بالقدرة على الإقناع والارتقاء بالأذهان¹⁰¹. وهو ما انتبه إليه الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما الذي نهج سياسة تحاشي استخدام القوة العسكرية في أكثر من منطقة في العالم، وبذلك أعادها إلى مكانها المناسب كي تكون إحدى الأدوات المساهمة وليس الرئيسة في تحقيق الأمن إلى جانب الأدوات السياسية والاقتصادية والديبلوماسية الأخرى¹⁰².

خلاصة ما تزال القوة مفهوما مركزيا في بنية العلاقات الدولية، مما يجعل الصراع في السياسة الدولية متمحورا حول السعي لامتلاك عناصر القوة. وتحتل القوة العسكرية المكانة المركزية في مركب قوة الدولة، وإن كان في الوقت الراهن هناك ميل إلى التخفيف من هذه المركزية لصالح الأصناف الأخرى ذات الكلفة المنخفضة اقتصاديا وسياسيا. وهو ما تؤثر عليه الممارسة الدولية في حالات متعددة، حيث أثبتت عجز القوة العسكرية المنظمة في حسم الصراعات استراتيجيا، لا سيما أمام ظهور فاعلين جدد في الساحة الدولية غير منظمين ويتبعون أسلوب حرب العصابات والمداورة في الشوارع ولهم حاضنة اجتماعية تؤمن بعدالة ما يقاتلون من أجله. وهذا ما واجهه الأمريكيون في العراق وأفغانستان وفيتنام وأيضا ما واجهه السوفييات في أفغانستان والإسرائيليون في لبنان. وفي هذا الإطار، يتفق الباحثون في العلاقات الدولية والخبراء الاستراتيجيون على الحاجة إلى إعادة التفكير في طرائق ضمان الأمن والسلم العالميين، بعيدا عن الاستخدام المفرط للقوة العسكرية بعد أن كشف الواقع عدم جدواها، والاتجاه بدل ذلك إلى توظيف أساليب أخرى غير عسكرية لحسم الصراعات بما يحقق العدالة العالمية التي تنشدها كل المجتمعات.

لائحة المراجع

الكتب

- ني أوتكين (ترجمة: يونس كامل ديب وهاشم حمادي): *النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين* (دمشق: دار المركز الثقافي، 2007، ط1).
- إبراهيم أبو خزام: *الحروب وتوازن القوى* (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ط1).
- إسماعيل صبري مقلد: *العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات* (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ب.ط).
- ألان جوكس (ترجمة: غازي برو): *إمبراطورية الفوضى الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة* (بيروت: دار الفارابي، 2005، ط1).
- براين ويات، ريتشارد ليتل، مايكل سميث (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث): *قضايا في السياسة العالمية* (ب.م: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ط1).
- بشير عبد الفتاح: *القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجاً* (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، سلسلة رؤى معاصرة 6، 2008، ب.ط).
- تزفتمان تودوروف (ترجمة: محمد ميلاد): *اللانظام العالمي الجديد تأملات مواطن أوروبي* (ب.م: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2006، ط1).
- تيري دي مونريال وجان كلين (المشرفين) (ترجمة: علي محمود مقلد): *موسوعة الاستراتيجية* (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ط1).
- جاسم محمد زكرياء: *مبدأ التوازن في السياسة الدولية نحو نظام إنساني دولي جديد* (دمشق: اتحاد كتاب العرب، 2009، ب.ط).
- جوزيف س. ناي (ترجمة: محمد توفيق البجيرمي): *القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية* (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ط1).
- جوزيف فرانكل (ترجمة: غازي عبد الرحمان القصبي): *العلاقات الدولية* (جدة: مطبوعات تهامة، 1984، ط2).
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: *في القوة والسلطة والنفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي* (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، سلسلة كتاب علم الاجتماع، عدد 20، 2007).
- خالد المعيني: *الصراع الدولي بعد الحرب الباردة* (دمشق: دار كيون، 2009، ط1).
- خضر عباس عطوان: *القوى العالمية والتوازنات الإقليمية* (عمان: دار أسامة للنشر، 2010، ط1).
- خليل حسن: *قضايا دولية معاصرة دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد* (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007، ط1).
- دانييل بورشتاين وأرنه دي كيزا (ترجمة: شوقي جلال): *التنين الأكبر الصين في القرن الواحد والعشرين* (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 271، يوليو 2001).
- روبرت سميث (ترجمة: مازن جندلي): *جدوى القوة، فن الحرب في العالم المعاصر* (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ط1).
- سون أتزو (تقديم وتعليق: أحمد ناصيف): *فن الحرب* (دمشق-القاهرة: دار الكتاب العربي، 2010، ط1).
- سيف الهرمزي: *مقترحات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي* (بيروت: المركز العربي للأبحاث والنشر، 2016، ط1).
- شهرزاد أدمام: *استخدام القوة العسكرية بعد الحرب الباردة: تغير المفاهيم والفاعلات* (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016).
- عامر مصباح: *نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى* (ب.م: دار الكتاب الحديث، 2008، ب.ط).
- عبد الوهاب الكيالي: *الموسوعة السياسية* ج 4. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب.ت، ب.ط).
- علي عود العقابي: *العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات* (بغداد: دار الرواد، 2010).
- غار ي هارت (ترجمة: محمد التوبة): *القوة الرابعة الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة* (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005، ط1).
- فضل الله محمد إسماعيل: *فلسفة القوة أصولها وتطوراتها في الفكر السياسي الغربي وأثارها في عالم السياسة* (الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2002، ط1).
- ماجد عرسان الكيلاني: *أصول العقل الأمريكي وتطبيقاته الاقتصادية والسياسية والعسكرية* (عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2004، ط1).
- محمد الجزار: *منظومة القوى* (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2005، ط1).
- محمد يعقوب عبد الرحمان: *التدخل الإنساني في العلاقات الدولية* (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004، ط1).
- منير شفيق: *الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدروع... إلى الصاروخ والأنفاق* (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ط1).
- هايل عبد المولى طشطوش: *الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد* (عمان: دار ومكتبة الحامد، 2012، ط1).
- ياسين طاهر الياسري: *مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية: رؤية قانونية وتحليلية* (عمان: دار الثقافة، 2001، ط1).

المقالات

- حمد عبدالسلام: "استخدامات القوة: كيف يمكن التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين؟"، *السياسة الدولية* (القاهرة: ملحق اتجاهات نظرية، العدد 188، أبريل 2012، المجلد 47).
- ريهام مقبل، "مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية"، *السياسة الدولية* (القاهرة: ملحق اتجاهات نظرية، العدد 188، أبريل 2012، المجلد 47).
- عبد الرحمن عبد العال، "الاستخدام القسري للقوة في حالات التدخل الإنساني"، *السياسة الدولية* (القاهرة: العدد 178، أكتوبر 2009).
- عز الدين عبد المولى، "الأزمة الخليجية وإعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 7 يونيو 2018.
- علي جلال عوض، "إعادة الانتشار تحليل أولي لأبعاد وأثار انتشار القوة "داخل" و"بين" الدول"، *السياسة الدولية* (القاهرة: ملحق اتجاهات نظرية، العدد 188، أبريل 2012، المجلد 47).
- كريم حجاج: "حرب المعلومات وتطور المذهب العسكري الأمريكي"، *السياسة الدولية* (القاهرة: العدد 123، يناير 1996).
- لواء أ. ح. (م) حسام سويلم: "الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة"، *السياسة الدولية* (القاهرة: العدد 150، أكتوبر 2002).
- مالك عوني، "إدارة القوة المأزومة ومعضلة القيادة الأمريكية للنظام الدولي"، *السياسة الدولية* (القاهرة: ملحق تحولات استراتيجية، العدد 212، أبريل 2018).
- مايكل كودنر، "دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية"، *آفاق المستقبل* (العدد 04، مارس-أبريل 2010).
- مصطفى علوي، "الدراسات الاستراتيجية العربية: مفهوم القرار الاستراتيجي"، *مجلة الفكر الاستراتيجي* (العدد 37، يوليو 1991).
- هشام لحصيني، "نظرية الصراع الدولي في المرجعية التطبيقية بين أطروحتي البقاء والرخاء"، *مجلة البحثية* (الرباط: مركز الدراسات والأبحاث مؤسسة خالد الحسن، العدد 5، ربيع 2016).

Articles

- Frederick W. Kagan : « *Power and Persuasion* », Wilson Quarterly, Summer 2005 .
- Joseph S. Nye : « *Has Economic Power Replaced Military might?* », CNN.com, June 6, 2011.
- Kissinger H. and Vance C. : « *Bipartisan objectives for American foreign Policy* », Foreign Affaires, Summer 1988.
- Paul Yiniling : « *A failure in generalship* », Armed Forces Journal, May 1, 2007 <www.armedforcesjournal.com>.

- ¹ لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، انظر: فضل الله محمد إسماعيل: *فلسفة القوة أصولها وتطوراتها في الفكر السياسي الغربي وأثارها في عالم السياسة* (الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2002، ط 1). وانظر أيضاً، حسين عبد الحميد أحمد رشوان: *في القوة والسلطة والنفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي* (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، سلسلة كتاب علم الاجتماع، عدد 20، 2007) صص 31-41.
- ² حسين عبد الحميد أحمد رشوان: *في القوة ...*، مرجع سابق، صص 20-30. انظر أيضاً، سيف الهرمزي: *مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي* (بيروت: المركز العربي للأبحاث والنشر، 2016، ط 1) صص 37-40.
- ³ خضر عباس عطوان: *القوى العالمية والتوازنات الإقليمية* (عمان: دار أسامة للنشر، 2010، ط 1) صص 15-16.
- ⁴ حسين عبد الحميد أحمد رشوان: *في القوة ...*، مرجع سابق، ص 23.
- ⁵ خليل حسن: *قضايا دولية معاصرة دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد* (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007، ط 1) صص 41-42.
- ⁶ سون أتزو (تقديم وتعليق: أحمد ناصيف): *فن الحرب* (دمشق-القاهرة: دار الكتاب العربي، 2010، ط 1) ص 73.
- ⁷ فضل الله محمد إسماعيل: *فلسفة القوة ...*، مرجع سابق، ص 28 وص 97.
- ⁸ حسين عبد الحميد أحمد رشوان: *في القوة ...*، مرجع سابق، ص 39.
- ⁹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان: *في القوة ...*، مرجع سابق، ص 114.
- ¹⁰ جوزيف فرانكل (ترجمة: غازي عبد الرحمان القصبي): *العلاقات الدولية* (جدة: مطبوعات تهامة، 1984، ط 2) صص 94-95.
- ¹¹ خليل حسن: *قضايا دولية ...*، مرجع سابق، ص 147.
- ¹² جاسم محمد زكرياء: *مبدأ التوازن في السياسة الدولية نحو نظام إنساني دولي جديد* (دمشق: اتحاد كتاب العرب، 2009، ب.ط) ص 114.
- ¹³ إسماعيل صبري مقلد: *العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات* (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ب.ط) ص 19.

- ¹⁴ علي عود العقابي: *العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات* (بغداد: دار الرواد، 2010) ص 147.
- ¹⁵ عامر مصباح: *نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى* (ب.م: دار الكتاب الحديث، 2008، ب.ط) ص 48.
- ¹⁶ ريهام مقبل، "مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية"، *السياسة الدولية* (القاهرة: ملحق اتجاهات نظرية، العدد 188، أبريل 2012، المجلد 47) ص 6.
- ¹⁷ ريهام مقبل، "مركب القوة: عناصر..."، مرجع سابق، ص 6.
- ¹⁸ محمد يعقوب عبد الرحمان: *التدخل الإنساني في العلاقات الدولية* (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004، ط 1) ص 134.
- ¹⁹ Joseph S. Nye : "Has Economic Power Replaced Military might?", CNN.com, June 6, 2011.
- ²⁰ Kissinger H. and Vance C.: "Bipartisan objectives for American foreign Policy", *Foreign Affairs*, Summer 1988, www.foreignaffairs.com .
- ²¹ جوزيف س. ناي (ترجمة: محمد توفيق الجبرمي): *القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية* (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ط 1) ص 24-25.
- ²² خالد المعيني: *الصراع الدولي بعد الحرب الباردة* (دمشق: دار كيون، 2009، ط 1) ص 68-69.
- ²³ هائل عبد المولى طشطوش: *الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد* (عمان: دار ومكتبة الحامد، 2012، ط 1) ص 77.
- ²⁴ خالد المعيني: *الصراع الدولي...*، مرجع سابق، صص 64-66.
- ²⁵ خالد المعيني: *الصراع الدولي...*، مرجع سابق، ص 69-70.
- ²⁶ شهرزاد أدمام: *استخدام القوة العسكرية بعد الحرب الباردة: تغير المفاهيم والفواعل* (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016) صص 37-38.
- ²⁷ جوزيف س. ناي: *القوة الناعمة...*، مرجع سابق، ص 26-27.
- ²⁸ ريهام مقبل، "مركب القوة..."، مرجع سابق، ص 9-10.
- ²⁹ دانييل بورشتاين وأرنه دي كيزا (ترجمة: شوقي جلال): *التنين الأكبر الصين في القرن الواحد والعشرين* (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 271، يوليو 2001) ص 32.
- ³⁰ خالد المعيني: *الصراع الدولي...*، مرجع سابق، صص 74-75.
- ³¹ محمد الجزار: *منظومة القوى* (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2005، ط 1) ص 186.
- ³² مالك عوني، "إدارة القوة المأزومة ومعضلة القيادة الأمريكية للنظام الدولي"، *السياسة الدولية* (القاهرة: ملحق تحولات استراتيجية، العدد 212، أبريل 2018) ص 5.
- ³³ جوزيف س. ناي: *القوة الناعمة...*، مرجع سابق، ص 27 وص 52.
- ³⁴ جوزيف س. ناي: *القوة الناعمة...*، مرجع سابق، ص 59.
- ³⁵ جوزيف س. ناي: *القوة الناعمة...*، مرجع سابق، ص 61.
- ³⁶ سيف الهرمزي: *مقتربات القوة الذكية...*، مرجع سابق، ص 57.
- ³⁷ سيف الهرمزي: *مقتربات القوة الذكية...*، مرجع سابق، ص 58.
- ³⁸ لمزيد من التفصيل حول توظيف القوى الدولية الكبرى والقوى الدولية الصاعدة للقوة الذكية، انظر ملحق تحولات استراتيجية الذي تصدره *مجلة السياسة الدولية* (القاهرة: العدد 212، أبريل 2018).
- ³⁹ عز الدين عبد المولى، "الأزمة الخليجية وإعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية"، *تقرير مركز الجزيرة للدراسات*، 7 يونيو 2018، ص 4-5.
- ⁴⁰ مصطفى علوي، "الدراسات الاستراتيجية العربية: مفهوم القرار الاستراتيجي"، *مجلة الفكر الاستراتيجي* (عدد 37، يوليو 1991) ص 17.
- ⁴¹ عبد الوهاب الكيالي: *الموسوعة السياسية* ج 4. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب.ت، ب.ط) ص 828.
- ⁴² خليل حسين: *قضايا دولية...*، مرجع سابق، ص 177.
- ⁴³ Frederick W. Kagan : « Power and Persuasion », *Wilson Quarterly*, Summer 2005, <wilsonquarterly.com>.
- ⁴⁴ محمد عبدالسلام: "استخدامات القوة: كيف يمكن التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين؟"، *السياسة الدولية* (القاهرة: ملحق اتجاهات نظرية، العدد 188، أبريل 2012، المجلد 47) ص 25.
- ⁴⁵ محمد عبدالسلام: "استخدامات القوة..."، مرجع سابق، ص 26.
- ⁴⁶ ريهام مقبل: "مركب القوة..."، مرجع سابق، ص 8.

- ⁴⁷ عبد الرحمن عبد العال، "الاستخدام القسري للقوة في حالات التدخل الإنساني"، *السياسة الدولية* (القاهرة: العدد 178، أكتوبر 2009) ص 21-22.
- ⁴⁸ Op.Cit. Frederick W. Kagan : « Power and ... ».
- ⁴⁹ محمد يعقوب عبد الرحمان: التدخل الإنساني...، مرجع سابق، ص 167.
- ⁵⁰ عبد الرحمن عبد العال، "الاستخدام القسري..."، مرجع سابق، صص 23-26.
- ⁵¹ جوزيف فرانكل: *العلاقات الدولية*، مرجع سابق، ص 141.
- ⁵² إسماعيل صبري مقلد: *العلاقات السياسية...*، مرجع سابق، ص 265.
- ⁵³ خضر عباس عطوان: *القوى العالمية...*، مرجع سابق، ص 19.
- ⁵⁴ علي عود العقابي: *العلاقات الدولية...*، مرجع سابق، ص 166.
- ⁵⁵ إبراهيم أبو خزام: *الحروب وتوازن القوى* (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ط 1) ص 84.
- ⁵⁶ علي جلال عوض، "إعادة الانتشار تحليل أولي لأبعاد وأثار انتشار القوة "داخل" و"بين" الدول"، *السياسة الدولية* (القاهرة: ملحقات اتجاهات نظرية، العدد 188، أبريل 2012، المجلد 47) ص 19.
- ⁵⁷ خليل حسين: *قضايا...*، مرجع سابق، صص 171-172.
- ⁵⁸ خضر عباس عطوان: *القوى العالمية...*، مرجع سابق، ص 57؛ ومصطفى علوي، "الدراسات الاستراتيجية..."، مرجع سابق، ص 22.
- ⁵⁹ إبراهيم أبو خزام: *الحروب وتوازن القوى*، مرجع سابق، ص 85.
- ⁶⁰ إبراهيم أبو خزام: *الحروب وتوازن القوى*، مرجع سابق، ص 84.
- ⁶¹ علي عود العقابي: *العلاقات الدولية...*، مرجع سابق، صص 176-177.
- ⁶² خليل حسين: *قضايا...*، مرجع سابق، صص 187-190.
- ⁶³ خليل حسين: *قضايا...*، مرجع سابق، صص 184-185.
- ⁶⁴ خليل حسين: *قضايا...*، مرجع سابق، ص 187.
- ⁶⁵ خليل حسين: *قضايا...*، مرجع سابق، صص 85-86.
- ⁶⁶ روبرت سميث (ترجمة: مازن جندلي): *جدوى القوة، فن الحرب في العالم المعاصر* (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ط 1) ص 21.
- ⁶⁷ روبرت سميث: *جدوى القوة...*، مرجع سابق، ص 428.
- ⁶⁸ منير شفيق: *الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدروع... إلى الصاروخ والأنفاق* (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ط 1) ص 226.
- ⁶⁹ منير شفيق: *الاستراتيجية والتكتيك...*، مرجع سابق، ص 28.
- ⁷⁰ روبرت سميث: *جدوى القوة...*، مرجع سابق، ص 316.
- ⁷¹ روبرت سميث: *جدوى القوة...*، مرجع سابق، صص 325-335.
- ⁷² روبرت سميث: *جدوى القوة...*، مرجع سابق، ص 337.
- ⁷³ روبرت سميث: *جدوى القوة...*، مرجع سابق، صص 340-341.
- ⁷⁴ روبرت سميث: *جدوى القوة...*، مرجع سابق، صص 346-349.
- ⁷⁵ روبرت سميث: *جدوى القوة...*، مرجع سابق، صص 350-354.
- ⁷⁶ روبرت سميث: *جدوى القوة...*، مرجع سابق، ص 427.
- ⁷⁷ محمد الجزار: *منظومة القوى...*، مرجع سابق، ص 93.
- ⁷⁸ روبرت سميث: *جدوى القوة...*، مرجع سابق، ص 282.
- ⁷⁹ روبرت سميث: *جدوى القوة...*، مرجع سابق، ص 441.
- ⁸⁰ Paul Yiniling : « A failure in generalship », *Armed Forces Journal*, May 1, 2007. < www.armedforcesjournal.com > .
- ⁸¹ روبرت سميث: *جدوى القوة...*، مرجع سابق، صص 455-459.
- ⁸² روبرت سميث: *جدوى القوة...*، مرجع سابق، ص 449.
- ⁸³ برايان ويات، ريتشارد ليتل، مايكل سميث (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث): *قضايا في السياسة العالمية* (ب.م: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ط 1) صص 282-286.
- ⁸⁴ خالد المعيني: *الصراع الدولي...*، مرجع سابق، ص 74.

- ⁸⁵ منير شفيق: *الاستراتيجية والتكتيك*.... مرجع سابق، ص 227-228.
- ⁸⁶ ماجد عرسان الكيلاني: *أصول العقل الأمريكي وتطبيقاته الاقتصادية والسياسية والعسكرية* (عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2004، ط 1) ص 21-22. انظر أيضا، بشير عبد الفتاح: *القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا* (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، سلسلة رؤى معاصرة 6، 2008، ب.ط) ص 25.
- ⁸⁷ هشام لحصيني، "نظرية الصراع الدولي في المرجعية التطبيعية بين أطروحتي البقاء والرخاء"، *مجلة البحثية* (الرباط: مركز الدراسات والأبحاث مؤسسة خالد الحسن، العدد 5، ربيع 2016) ص 161.
- ⁸⁸ بشير عبد الفتاح: *القوة العسكرية*.... مرجع سابق، ص 27-28.
- ⁸⁹ بشير عبد الفتاح: *القوة العسكرية*.... مرجع سابق، ص 6.
- ⁹⁰ ظهر لأول مرة مصطلح الثورة في الشؤون العسكرية كعنوان فصل من تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) حول حرب الخليج. وكان التقرير قد رصد نتائج التحول الجاري الذي أسهمت فيه الإدارة الإلكترونية للمعلومات وللوجستيات. وحدد هذه النتائج في التحول إلى اقتصاديات، أي تزايد دقة التزود والتصنيع ودقة الضربات، وفي التحول إلى نجاحات عملياتية ساحقة من خلال إدارة هذه الدقة في زمن فعلي عند المستويات الثلاثة الاستراتيجي والعملي والتكتيكي. ومنه، يمكن تعريف الثورة في الشؤون العسكرية بأنها تطبيق للثورة الإلكترونية في مجال الأسلحة (الإرشاد والدقة)، ومجال الإمداد والاتصالات العسكرية. وعرفها ميخائيل مازار بأنها: "تقدم أساسي في التكنولوجيا أو في العقيدة أو في التنظيم مما يبطل القاعدة المعمول بها في إدارة الحرب". انظر على التوالي: كريم حجاج: "حرب = المعلومات وتطور المذهب العسكري الأمريكي"، *السياسة الدولية* (القاهرة: العدد 123، يناير 1996) ص 144؛ تيري دي مونريال وجان كلين (المشرفين) (ترجمة: علي محمود مقلد): *موسوعة الاستراتيجية* (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ط 1) ص 501؛ ألان جوكس (ترجمة: غازي برو): *إمبراطورية الفوضى الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة* (بيروت: دار الفارابي، 2005، ط 1) ص 160؛ كريم حجاج: "حرب المعلومات وتطور المذهب العسكري الأمريكي"، *السياسة الدولية* (القاهرة: العدد 123، يناير 1996) ص 144؛ تيري دي مونريال وجان كلين (المشرفين) (ترجمة: علي محمود مقلد): *موسوعة الاستراتيجية* (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ط 1) ص 501؛ ألان جوكس (ترجمة: غازي برو): *إمبراطورية الفوضى الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة* (بيروت: دار الفارابي، 2005، ط 1) ص 160.
- ⁹¹ ياسين طاهر الياسري: *مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية: رؤية قانونية وتحليلية* (عمان: دار الثقافة، 2001، ط 1) ص 145.
- ⁹² لواء أ. ح. (م) حسام سويلم: "الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة"، *السياسة الدولية* (القاهرة: العدد 150، أكتوبر 2002) ص 290-291.
- ⁹³ تزفتيان تودوروف (ترجمة: محمد ميلاد): *اللانظام العالمي الجديد تأملات مواطن أوربي* (ب.م: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2006، ط 1) ص 56.
- ⁹⁴ منير شفيق: *الاستراتيجية والتكتيك*.... مرجع سابق، ص 229.
- ⁹⁵ بشير عبد الفتاح: *القوة العسكرية*.... مرجع سابق، ص 24.
- ⁹⁶ غاري هارت (ترجمة: محمد التوبة): *القوة الرابعة الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة* (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005، ط 1) ص 190.
- ⁹⁷ سيف الهرمزي: *مقترحات القوة الذكية*.... مرجع سابق، ص 65-66.
- ⁹⁸ تزفتيان تودوروف: *اللانظام العالمي*.... مرجع سابق، ص 62-63.
- ⁹⁹ تزفتيان تودوروف: *اللانظام العالمي*.... مرجع سابق، ص 63.
- ¹⁰⁰ تزفتيان تودوروف: *اللانظام العالمي*.... مرجع سابق، ص 78-79.
- ¹⁰¹ تزفتيان تودوروف: *اللانظام العالمي*.... مرجع سابق، ص 79.
- ¹⁰² مايكل كودندر، "دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية"، (العدد 04، مارس-أبريل 2010) ص 55.